

Distr.: General
7 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٤١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، موجهة إليكم من
محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٤١، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشاك يلتشين
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من القوائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك، التي عُمت باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (S/2017/519)، والتي تضمنت مجددا تأكيدات كاذبة مماثلة لتلك التي تضمنتها رسائله السابقة. ومن أجل وضع الأمور في نصابها، أود توجيه عنايتكم الكريمة إلى الوقائع التالية.

في البداية، وفيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بما يسمى ”خروقات قواعد الحركة الجوية الدولية“ و”انتهاكات المجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص من جانب تركيا“، أود التأكيد مرة أخرى أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل علم سلطات الدولة المعنية وموافقتها، وليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليها من أي نوع كان. فهئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهئة المختصة الوحيدة التي تقدم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها. أما فيما يتعلق بالتأكدات الكاذبة بشأن ”إصدار تنبيهات بصورة غير قانونية“ إلى الطيارين، فيجب التشديد على أن الأنشطة التي تجري في مجال إركان للإرشاد الجوي، والتي تتطلب إصدار تنبيهات للطيارين، هي أنشطة تنفذها السلطات المختصة في الجمهورية التركية لشمال قبرص، وفقا للمادة ٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو).

كما أن الادعاء الوارد في الرسالة بشأن الموانئ القبرصية التركية لا أساس له من الصحة، بالنظر إلى أنه ليست للإدارة القبرصية اليونانية أية ولاية أو سلطة على شمال قبرص. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الادعاء يتجاهل الحقائق الراهنة على أرض الواقع، أي وجود دولتين مستقلتين تتمتعان بالحكم الذاتي على جزيرة قبرص، وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما فيما يتعلق بالادعاءات الكاذبة المتكررة بخصوص مطار إركان في الشمال، فلا بد من التشديد مجددا على أن مركز إركان لمراقبة المنطقة الجوية ومطار إركان المتقدمين تكنولوجياً في شمال قبرص يقدمان خدمات الحركة الجوية المنتظمة والموثوقة والمأمونة منذ أن رفض القبارصة اليونانيون في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الحركة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة، تمشيا مع سياسة العزلة التي فرضوها على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك الحين، تتم جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص بعلم تام من إدارة الطيران المدني التابعة لها وبترخيص منها، وليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد أن الادعاء المتعلق بالتشويش على الترددات اللاسلكية باطل تماما.

وعلاوة على ذلك، فإن العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها عن طريق تشجيع المجتمع الدولي على اعتبار جميع المطارات والموانئ في شمال قبرص ”غير قانونية“، مخالفة تماما للقانون الدولي وللدعوة الواردة في تقرير الأمين العام آنذاك، كوفي عنان، المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437)، حيث قال بوضوح: ”أمل أن يكون [بوسع أعضاء مجلس الأمن] أن يضربوا مثلا قويا لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عنها عزل القبارصة

الأترك وعرقلة تقدمهم، اعتباراً بأن هذا التدبير يتوافق وأحكام قرارى مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)“.

وتستوفي تشريعات الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلقة بسلامة الطيران جميع معايير منظمة الطيران المدني الدولي وتوصياتها، إذ توفر ملاحه جوية مأمونة وسريعة للطائرات التي تحبط في مطار إركان أو تقلع منه والتي تستخدم المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص. وجميع المطارات في شمال قبرص تفي تماما بالمعايير الدولية، وتُخصَّص الاستثمارات اللازمة لتمكينها من مواكبة التكنولوجيا المتطورة. ولقد زيد عدد مراقبي الحركة الجوية تبعاً لتزايد عدد الرحلات الجوية على مَرِّ السنين، ويتعاون مركز مراقبة المنطقة في إركان تعاوناً منتظماً ووثيقاً مع مركز مراقبة المنطقة في أنقرة لضمان سلامة سير جميع الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام ٢٠١٦ وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان ٨٨٧ ٦٢٨ ٣ مسافراً، بينما يتوقع أن يكون هذا العدد نحو ٩٠٠ ٠٠٠ ٣ مسافراً في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، وفي عام ٢٠١٦، استخدمت ٢٧ ١٠٩ طائرات مطار إركان للوصول والمغادرة، واستخدمت ٢١٠ ٧٨٩ طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي، ويتوقع أيضاً أن يرتفع هذان العددان إلى نحو ٢٨ ٠٨٠ و ٢٢٥ ٠٠٠ على التوالي في عام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد أيضاً على أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحه الجوية بما يتماشى تماماً مع اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وأنه مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وفي حين وصلت مفاوضات التسوية الشاملة إلى مرحلة حرجة، أرى من الضروري التشديد على ضرورة توجيه كافة جهودنا نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع في قبرص وفقاً للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة وللإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، اللذين يتوخيان قيام شراكة جديدة على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكوّن من دولتين متساويتين في المركز. وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مجدداً بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهيب بالجانب القبرصي اليوناني وقف هذا الخطاب الذي عفا عليه الزمن والمفضي إلى نتائج عكسية، والذي لا يعكس الرؤية المشتركة وروح التعاون اللتين أعرب عنهما قادة الطائفتين في الجزيرة منذ استئناف محادثات التسوية في أيار/مايو ٢٠١٥. وبصفتنا شريكي المستقبل في جزيرة قبرص، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أبداً أن حلّ المشكلة القبرصية سيعالج بصفة شاملة جميع القضايا العالقة بين الجانبين وينبغي بالتالي لكل جهودنا أن تركز على السعي إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في التسوية.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً أننا ملتزمون من جهتنا، نحن الجانب القبرصي التركي، بالثبات على موقفنا البناء والإيجابي للأخذ بعملية تفاوضية موجهة نحو تحقيق النتائج في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها في قبرص، وأنا نشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على انتهاج مسار مماثل.

وأرجو ممّنّا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

الممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص